

وزارة المالية

قرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٢

بتعدیل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ٥٧٨ لسنة ٢٠٢٠

بشأن تشكيل لجان الطعن وبيان مقارها

وتحديد اختصاصها المكاني ومكافآت أعضائها

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦

ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٧٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تشكيل لجان الطعن وبيان مقارها

وتحديد اختصاصها المكاني ومكافآت أعضائها وتعديلاته؛

وبناءً على ما عرضه مستشار وزير المالية لشئون لجان الطعن وإنها المنازعات الضريبية -

المشرف على وحدة تنظيم الشئون الإدارية للجان الطعن؛

قرر:

(المادة الأولى)

يضم كل من السيدين التالي اسميهما من موظفي مصلحة الضرائب المصرية من لهم صفة

الضبطية القضائية ، إلى عضوية لجنة الطعن الضريبي المبينة قرين اسمه من لجان الطعن المنصوص

عليها في المادة الثالثة من قرار وزير المالية رقم ٥٧٨ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه :

١ - فتحى صلاح طه عبد الرازق - اللجنة الثالثة مكرراً - مناطق القاهرة ،

بدلاً من السيد / أمين محمد حامد ندا - لاعتذاره عن العمل .

٢ - طه عبد الواحد طه سالم - اللجنة الرابعة - مناطق القاهرة ،

بدلاً من السيد / خالد محمد محمود - لاعتذاره عن العمل .

(المادة الثانية)

يُضم السيد المحاسب/ إيهاب رافت ثابت عطيّة (من ذوي الخبرة من مرشحى نقابة التجاريين) إلى عضوية لجنة الطعن الثانية - مناطق القاهرة ، بدلاً من السيد المحاسب/ يحيى أحمد مصطفى القلى - لاعتذاره عن العمل .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٥/٢/٢٠٢٢

وزير المالية

د. محمد معيط